

كوٌ ماري عيراق  
داد كاي بالاي نيتنيادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ٢٥ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٦

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٦/٤/٥ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد ومحمد صائب النقيشيني وعبدود صالح التميمي وحسين عباس ابو التمن وعاد هائف جبار وسليمان عبدالله عبد الصمد الماذوني بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

الطلب :

طلب مكتب رئيس الوزراء من المحكمة الاتحادية العليا بكتابه المرقم (م. ر. و. ٤٥٦٢/٥٦٢) المؤرخ في ٤/٤/٢٠١٦ ما نصه : (استناداً إلى أحكام المادة ٩٣/ثانياً من الدستور يرجى اعلامنا عن جواز قيام مجلس النواب بالتصويت في قرار واحد يصدر عنه بالموافقة على إقالة الوزير مقتربنا في الوقت ذاته بالموافقة على تعين بديل عنه بناء على اقتراح من السيد رئيس مجلس الوزراء وهل يشترط بيان سبب الإقالة من عدمه). وقد وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وتوصلت إلى القرار الآتي :

القرار :

حيث ان المادة (٧٨) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ قد خولت رئيس مجلس الوزراء حق إقالة الوزير بموافقة مجلس النواب . وحيث ان هذا النص جاء مطلقاً في ممارسة هذا الحق ولم يشترط على رئيس مجلس الوزراء ذكر اسباب طلب إقالة الوزير باعتبار ان رئيس مجلس الوزراء ويوجب النص الدستوري المتقدم ذكره هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة . وبقصد التساؤل عن جواز قيام مجلس النواب بالتصويت في قرار واحد يصدر عن المجلس بالموافقة على إقالة الوزير المعنى مقتربنا في الوقت ذاته بالموافقة على تعين وزير بديل له . فتجد المحكمة الاتحادية العليا من استعراض نصوص الدستور الواردة في هذا المجال عدم وجود نص

بسم الله الرحمن الرحيم

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيتنيهادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٥ /اتحادية

يحول دون ذلك بل ان متطلبات حسن سير العمل في مجلس الوزراء لتنفيذ السياسة العامة للدولة تتطلب ذلك بان يكون قرار مجلس النواب باقالة الوزير المعنى مقتضى بتعيين الوزير البديل . انتهى

الرئيس  
مدحت محمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
محمد صائب النقيبendi

العضو  
عبد صالح التميمي

العضو  
حسين عباس أبو التمن

العضو  
عاد هاتف جبار

العضو  
سليمان عبدالله عبد الصمد

مكتبة المساواة